

تحرك عاجل

تحديد موعد جلسة استئناف الحكم بالسجن لمدة 9 أشهر

يواجه الناشط المُخضرم والمخرج وسجين الرأي السابق هشام الدين ريس السجن لمدة قد تصل إلى تسعة أشهر بموجب "قانون الفتنة"، على خلفية دعواته السلمية إلى الإصلاح الانتخابي. وقد تقرر موعد جلسة الاستئناف الأخيرة للحكم الصادر بحقه في 16 مايو/أيار.

يواجه هشام الدين ريس جلسة الاستئناف الأخيرة للحكم الصادر بحقه في 16 مايو/أيار في الساعة التاسعة صباحًا، حيث كان قد أُدين لأسباب ترتبط فقط بالممارسة السلمية لحقه في حرية التعبير، ولذلك، ينبغي أن تُسقط فورًا كافة التهم الموجهة ضده.

ويُذكر أن هشام الدين ريس قد أُتهم في 29 مايو/أيار 2013، بالتلفظ بتعليقات مُحرضة على الفتنة بأحد المنتديات، بعد الانتخابات العامة الثالثة عشرة التي أُجريت في ماليزيا في 5 مايو/أيار 2013، حيث تطرق في خطابه إلى مسائل تزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها، وكذلك دعا الشعب إلى ممارسة حقه في الاحتجاج السلمي للاعتراض على نتائج الانتخابات. وفي 15 يناير/كانون الثاني 2016، صدر حكم بحق هشام الدين ريس بالسجن 9 أشهر، بعد أن قدمت النيابة استئنافًا طلبت فيه توقيع عقوبة بحقه أشد من دفع غرامة مالية قدرها 5,000 رينغيت ماليزي (1,237 دولار أمريكي)؛ كما قد فُرض عليه حظرٌ على سفره منذ ديسمبر/كانون الأول 2015، مما يقيد حريته في التنقل، كما هو منصوصٌ عليه في القانونين الدولي والمحلي.

ويساور "منظمة العفو الدولية" القلق البالغ إزاء "قانون الفتنة" في ماليزيا، إذ أنه يُجرم طيفًا عريضًا من الأعمال مثل تلك التي "تهدف إلى إثارة السخط على الحاكم أو الحكومة" أو إلى "مناقشة أي أمر" يُشكل اعتداء على الحق في حرية التعبير. وترى "منظمة العفو الدولية" أن التهم المُوجهة إلى هشام الدين ريس تعسفية وذات دوافع سياسية، إذ أنه كان فقط يمارس حقه في التعبير عن نفسه.

يُرجى الكتابة فورًا بالإنجليزية أو بلغاتكم الأصلية:



- لدعوة السلطات الماليزية إلى أن تعمل على إسقاط كافة التُّهم المُوجهة إلى هشام الدين ريس، حيث أنها ترجع إلى مجرد ممارساته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- ولدعوتها إلى أن تضمن حرية كافة الشعب في مشاركة الحكومة بصورة أساسية وفي الدعوة السلمية إلى إجراء الإصلاحات دون أي خوف أو تجريم أو غير ذلك من الأعمال الانتقامية؛
- ولحثها على إلغاء "قانون الفتنة" على الفور وإسقاط التُّهم الموجهة بموجبه وإلغاء الأحكام الصادرة بحق كل المُتهمين في الوقت الحالي أو من أدينوا بالفتنة لمجرد الممارسة السلمية لحقهم في حرية التعبير.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 22 يونيو/حزيران 2016 إلى:

Prime Minister

Datuk Seri Najib Tun Razak

Prime Minister's Office of Malaysia,

Main Block, Perdana Putra Building Federal Government Administrative Center 62502,

Putrajaya Malaysia

Fax: +603 8888 3444

Email: ppm@pmo.gov.my

Salutation: Your Excellency

Attorney General

Tan Sri Mohamed Apandi Ali

Attorney General's Office

No. 45, Persisaran Perdana, Precint 4

62100 Putrajaya, W.P Putrajaya Malaysia

Fax: +603 8891 5670

Email: pro@agc.gov.my

Salutation: Dear Attorney General

ويُرْجى إرسال نسخٍ إلى:

Chairperson, Human Rights Commission of Malaysia

Tan Sri Hasmy Agam

11th Floor, Menara TH Perdana,

Jalan Sultan Ismail, 50250

Kuala Lumpur, Malaysia

Fax: +603 2612 5260

- Email: humanrights@suhakam.org.my

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة
المخاطبة طريقة المخاطبة

ويُرْجى التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكنًا .

تحرك عاجل

تحديد موعد جلسة استئناف الحكم بالسجن لمدة 9 أشهر

معلومات إضافية

باشرت السلطات الماليزية منذ انتخابات 2013 حملة شاملة لقمع حرية التعبير، حيث لا يزال "قانون الفتنة" لعام 1948 يُستخدم للتحقيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان وتوجيه التُّهم لهم ومضايقتهم وسجنهم، وكذلك يُستخدم لاستهداف شريحة عريضة من الأفراد، كالنشطاء والسياسيين المعارضين والصحفيين وأساتذة الجامعة والطلاب. وفي مارس/آذار 2015، مُرر مشروع قرار لعام 2015 بتعديل "قانون الفتنة" لتعزيز من أحكامه، ولكن في الوقت ذاته، لحذف الجريمة الناشئة من أي فعل "من شأنه التسبب إشعال الكراهية أو الازدراء أو إثارة السخط على الحكومة". وقد مرر مجلسا البرلمان هذه التعديلات، غير أنه لم يُعمل بها بعد.

ووجهت إلى هشام الدين ريس تهم بموجب الفقرة (1)(ب) من المادة 4 من "قانون الفتنة"، بعد الحديث أمام إحدى المنتديات في 13 مايو/أيار 2013، حاثاً العامة على حضور المظاهرات للاحتجاج على نتائج الانتخابات. كما وُجهت تهم إلى خمسة آخرين إلى جانب هشام الدين ريس ممن كانوا حاضرين بالمنتدى، بموجب المادة ذاتها، وهم صفوان أنانج وآدم أدلي وشوا تيان شانج وحارس إبراهيم وتمرين غفار. وقد أُدين كلٌّ من صفوان أنانج وآدم أدلي وحارس إبراهيم بإثارة الفتنة وصدر بحقهم أحكام قضائية، بينما لا تزال تجري محاكمة شوا تيان شانج وتمرين غفار.

وحرِيّ بالذكر أن هشام ريس سجين رأي سابق، حيث أُلقي القبض عليه بموجب "قانون الأمن الداخلي" في 10 إبريل/نيسان 2001، ويسمح هذا القانون باحتجاز الأفراد دون محاكمة، كما يمنح وزير الداخلية السلطة لتجديد أمر الاحتجاز وفقاً لسلطته التقديرية. وهكذا، أتهم هشام الدين وأربعة آخرين بالتخطيط إلى الإطاحة بالحكومة بوسائل "قتالية" إلا أنه لم يُتاح أي دليل قط يدعم تلك المزاعم للجمهور، إلا أنه قد أُطلق سراحه بدون شروط، بعد احتجازه بموجب "قانون الأمن الداخلي"، إذ قرر وزير الداخلية ألا يمارس سلطة تجديد الأمر بالاحتجاز.

الاسم: هشام الدين ريس

الجنس: ذكر

التحرك العاجل: UA 111/16 رقم الوثيقة: ASA 28/4012/2016 ماليزيا بتاريخ: 11 مايو/أيار 2016